نحو اما علما فمحمود وعلى الخ وجه عدم عمله فيما قبله جمود المضاف وكون المضاف اليه لا يتقدم ما يتعلق به على المضاف مع كون المضاف اليه مصدرا لا يتحمل ضميرا ليكون صاحب الحال قوله مفعول له اي والعامل فيه فعل الشرط المحذوف كما تقدم قوله مفعول مطلق اي منصوب بعالم اي سهما يذكر شيء فالمذكور عالم علما فهو مصدر مؤكد وفيه ما تقدم عن السعد وان العرف لا يكون مؤكدا افاده زكريا قوله وهذا القول عندي اولى الخ اما وجه اولويته واحقيته من القول بالحالية فلاطراده في حالتي التعريف والتنكير ولجواز دفعه بالنيابة عند الفاعل ولمجيئه غير موصول بالمشتق نحو اما فريشيا فانا افضلهم والحال ليست كذلك واما وجه اولويته واحقيته من القول بانه مفعول له فلقلة نصب المحلي مفعولا كما مر واما وجه اولويته واحقيته من القول بانه مفعول مطلق فلان المصدر المؤكد لا يكون معرفا وعويد زيادة الخلاف الاصل ولمجيء غير المصدر هنا كما علمت قوله مراد علم جنس للتبديل

على

على الكسر كخدام قوله نحو وسلها المراد اي من كل مصدر حلي بال وقيل هو مفعول مقدر اي اسلها تقتدر المراد وقيل قوله والصحيح انه على التاويل الخ اي الصحيح من المذاهب الاربعة المتقدمة في المنكر تنويه قوله لانه كالمبتدا في المعنى اي لكونه معلوما عليه معنى واورد عليه انه قد يكون فاعلا وليس تنكيره خلاف الغالب ويجاب بانه لما كان موخرا ايذانا في قوة الوصوف بصحة الحكم عليه فهو نكرة مخصوصة معنى وقيل انما لم ينكر غالبا لانه لو نكر لكان احتياجه لما يخصصه ويميزه من بين اخواته اكثر من احتياجه لما يقيد الحدث المنسوب اليه لان الاول تبيين الغير اولا ثم تبيين الحدث المنسوب اليه قوله فان تاخر كان ذلك مسوغا الخ اي لانه حينئذ لا يلتبس الحال بالوصف لعدم جواز تقدمه على الموصوف بخلاف ما اذا لم يتاخر فان الالتباس موجود في حال انتصاب ذي الحال ثم طرد المنع وفيه ان اللبس موجود حال تخصيص النكرة واجيب بضعف اللبس حينئذ لانها انما

Copyright © King Saud University